مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

نشرة صحفية

**حـــــظر**

يحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل **12 أيلول/سبتمبر 2017، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش. (١ بعد الظهر، بتوقيت نيويورك؛ ٧ بعد الظهر، بتوقيت جنيف؛ ١٠,٣٠ مساءً، بتوقيت دلهي؛ 2 صباحاً من يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بتوقيت طوكيو)**

UNCTAD/PRESS/PR/2017/26*
*Original: English*

# خمسون عاماً من الاحتلال أفضت إلى تقويض الاقتصاد الفلسطيني وتراجع التنمية وتفشي الفقر

*جنيف، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧* - يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وهو أطول احتلال عرفه التاريخ الحديث. وبالنسبة للشعب الفلسطيني، شكّل ذلك الاحتلال خمسة عقود من تقويض التنمية، وكبح الإمكانيات البشرية، وإنكار الحق في التنمية. ولا تلوح نهاية في الأفق، استناداً إلى تقرير هذا العام عن **المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني**.

ويشير التقرير إلى أن الاحتلال قد أضعف القطاعين الزراعي والصناعي، وبالتالي أضعف من قدرة اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة على المنافسة في الداخل والخارج. ونظراً للقيود التي تفرضها إسرائيل والتي أدت إلى استغلال هكتار واحد فقط من كل 5 هكتارات صالحة للزراعة، وافتقار 9 من أصل كل ١٠ هكتارات لمياه الري - بالإضافة إلى الحظر المفروض على استيراد الأسمدة الملائمة وقيود أخرى تفرضها إسرائيل - فقد تقلّص الناتج الزراعي بنسبة ١١ في المائة، كما انخفضت حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٤ إلى ٢,٩ بين عامي 2015 و2016.

إن بقاء نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأرض الفلسطينية المحتلة على المستوى الذي كان عليه عام ١٩٩٩، هو دليل واضح على التكلفة البشرية والقدرات الاقتصادية المهدرة بسبب الاحتلال. فالنمو الاقتصادي يواجه قيوداً في جميع القطاعات بسبب تغول المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي والموارد وضم مزيد من أراضي الضفة الغربية. ويزداد الوضع تفاقماً بسبب القيود المفروضة على استيراد المدخلات الأساسية، ما يؤدي إلى تصاعد تكاليف الإنتاج وتراجع الاستثمار ووضع الاقتصاد على مسار يفضي إلى ارتفاع البطالة وتفشي الفقر. وسيستمر هذا الوضع على ما يبدو خلال عام 2017.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

## انتشار البطالة بين الشباب يهدد مستقبل الشعب الفلسطيني

في عام ٢٠١٦، بلغت نسبة البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة ٢٧ في المائة، وكانت النسبة أعلى في قطاع غزة، حيث بلغت ٤٢ في المائة. وستكون هذه المعدلات أكبر إذا ما تضمنت العمال المحبطين بسبب البطالة طويلة الاجل والذين توقفوا عن البحث عن العمل ولم يعودوا جزءاً من القوة العاملة. ويشدد التقرير على أن الاتجاهات الحالية ستفضي، ما لم يتم عكسها، إلى زيادة تفشي البطالة، وانخفاض متوسط دخل الفرد، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وزيادة انتشار الفقر، الأمر الذي يفاقم خطر وقوع أزمات سياسية تؤججها زيادة التدهور الاقتصادي.

ومنذ بداية الاحتلال، أدى ارتفاع معدلات البطالة في الأرض الفلسطينية إلى إجبار الفلسطينيين على البحث عن عمل في إسرائيل والمستوطنات، وذلك في ظروف خطيرة ويسودها التمييز السلبي، وغالباً ما لا تتاح لهم الضمانات المناسبة المتعلقة بالصحة والسلامة. ويشير التقرير إلى أن عدم توفر الوظائف في إسرائيل والمستوطنات يرفع نسبة البطالة في الضفة الغربية إلى حوالي ٤٠ في المائة، وهذا ليس افضل من مستواها في قطاع غزة.

ويسلط التقرير الضوء على الارتفاع الشديد في معدل البطالة في أوساط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عاماً: نسبة بطالة هذه الفئة ٢٧ في المائة في الضفة الغربية و56 في المائة في قطاع غزة عام ٢٠١٦. ومعدلات بطالة الشباب الفلسطيني هي الأعلى في المنطقة. وهذه المعدلات لا تأخذ في الحسبان أن ٦ من كل 10 شبان قد خرجوا بالفعل من سوق العمل وتوقفوا عن البحث عن عمل أو الذهاب إلى المدارس. وهذا التهميش الذي يتعرّض له الشباب يثبط الاستثمار في التعليم، ويخفّض تراكم رأس المال البشري، ويحرم الاقتصاد من مبدعين ورواد اعمال وأصحاب مشاريع محتملين. ويوصي التقرير بأن البطالة بين الشباب تستوجب اهتماماً خاصاً من جانب واضعي السياسات الفلسطينيين وشركائهم في التنمية.

## استمرار توسيع المستوطنات

يشير التقرير إلى أن قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ يكرر مطالبة إسرائيل بوقف جميع أنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك، كثّفت إسرائيل توسيع المستوطنات في عام ٢٠١٧، وأعلنت عن خطط لبناء المزيد من الوحدات السكنية. ويأتي ذلك بالإضافة إلى أن البناء في المستوطنات في عام 2016 كان أعلى بنسبة 40 في المائة مما كان عليه في عام 2015 وهذا ثاني أعلى مستوى منذ عام 2001.

وفي السنوات الأخيرة، لم يزد معدل نمو سكان المستوطنات على المعدل في إسرائيل فحسب، بل أيضاً على معدل نمو السكان الفلسطينيين. وازداد سكان المستوطنات بأكثر من الضعف منذ اتفاقات أوسلو في عامي 1993 و1995، ويبلغ عددهم حالياً بين 600000 و750000 نسمة. وعلاوة على ذلك، هدمت السلطات الإسرائيلية في عام ٢٠١٦ أكبر عدد من المباني الفلسطينية في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٩. وشمل ذلك تدمير مباني شُيّدت من خلال المساعدة الإنسانية المقدمة من جهات مانحة، بما في ذلك إلحاق أضرار بالملاجئ والخيام وخزانات المياه وحظائر الحيوانات، وغير ذلك من مباني أساسية لازمة للحفاظ على سبل العيش.

## استمرار المعاناة الشديدة في غزة

منذ عام ١٩٩٤، تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة 23 في المائة. وفي عام ٢٠١٥، أكّد الأونكتاد تردي الظروف الاجتماعية والاقتصادية في غزة، والحاجة إلى عملية كبيرة لإعادة

التعمير في قطاعات مثل الصحة والتعليم والطاقة والمياه والصرف الصحي. بيد أن أنشطة إعادة البناء كانت بطيئة، حيث لم يتوفر سوى نصف الثلاث ونصف مليار دولار وهو المبلغ الذي تم التعهد به في مؤتمر القاهرة في عام 2014 المعني بفلسطين وإعادة إعمار غزة. ولكن في نفس الوقت لا تزال ٨٤ في المائة من احتياجات إعادة الإعمار والتعافي لم تلبى بعد. وفي الوقت الراهن، يتلقى ٨٠ في المائة من سكان غزة مساعدات غذائية وغيرها من أشكال المساعدات الاجتماعية، ويعاني نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي، ولا يتمكن سوى ١٠ في المائة منهم من الوصول إلى إمدادات المياه الصالحة للشرب. وفي الوقت نفسه، فإن أزمة الكهرباء في غزة تسببت في عدم توفرها لمدة 20 ساعة يومياً منذ بداية عام ٢٠١٧. وهذا يشل جميع الأنشطة الاقتصادية ويعيق توفير الخدمات الحيوية، ولا سيما الخدمات الصحية والمياه والصرف الصحي.

## انخفاض الدعم المقدم من المانحين يهز الاقتصاد الفلسطيني ولا يزال تسرّب الإيرادات الضريبية مستمراً

يكشف التقرير عن أن الاقتصاد الفلسطيني تلقى صدمة سلبية أخرى، وهي انخفاض الدعم المقدم من الجهات المانحة بنسبة ٣٨ في المائة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦، ويعزى التقرير ذلك جزئياً إلى أن الاحتلال يحول دون ترجمة تدفقات المعونة الدولية إلى مكاسب إنمائية ملموسة. فمعظم دعم الجهات المانحة استخدم للحد من الأضرار والمساعدات الإنسانية ولدعم الميزانية. ويسلّط التقرير الضوء على الحلقة المفرغة المتمثلة في إحكام قبضة الاحتلال وانخفاض المعونة والانهيار الاقتصادي، وانسداد الافق السياسي وزيادة التضييق على الشعب الفلسطيني.

إن البحوث الرائدة التي أجراها الأونكتاد قد ساعدت على وضع مسألة تسرّب الإيرادات الضريبية الفلسطينية إلى إسرائيل على جدول أعمال المفاوضات، كما ساهم ذلك في التوصل إلى اتفاق دفعت إسرائيل بموجبه مبلغ ٣٠٠ مليون دولار إلى السلطة الوطنية الفلسطينية لتسوية جزء من تسرب الإيرادات الضريبية. وعلى الرغم من هذه الخطوة الإيجابية الأولى، ثمة حاجة إلى إنشاء آلية مناسبة وشفافة ويمكن التحقق منها لقياس وإنهاء تسرب الإيرادات العامة الفلسطينية إلى إسرائيل.

## المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

خلال العام الماضي، واصل الأونكتاد تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في شكل خدمات استشارية، وورقات بحوث وسياسات، ومشاريع للتعاون التقني وبناء قدرات وتدريب المهنيين الفلسطينيين من القطاعين العام والخاص.

***.**.***